الجواب السديد

على مدعي المذهب الجديد



تأليف

أ.د. إبراهيم بن عامر الرحيلي



الجواب السديد

على مدعي المذهب الجديد

تأليف

أ.د. إبراهيم بن عامر الرحيلي



00966 58 308 8912 rehyli http://www.al-rehaili.net

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين،

أما بعد:

فقد انتشر في مواقع التواصل مقطعًا صوتيًّا لأحد المنتسبين إلى الدعوة سبب اضطرابًا كبيرًا بين الناس، بسبب ما اشتمل عليه من كلام جريء وخطير، ومداره على ادعاء إنشاء مذهب فقهي جديد، وأنَّ الحاجة إليه شديدة، وقد اطلعت على كثير من التعليقات التي انتقدت القول والقائل، وشددت في ذلك في مقابل من أيد المتكلم في قوله واقتنع به من العامة.

فأردت أن أبين حكم هذا التقرير وما الذي يترتب عليه من لوازم وأحكام، وسأناقش الموضوع مناقشة علمية مجردة دون التعرض للمتكلم بشيء، إذ المقصود هو بيان الحق والتنبيه على الخطأ، مع رجائي أن ينتفع هو غيره بما أقرره مدعمًا بالأدلة ومؤيَّدًا بكلام العلماء المعتبرين.

وسأنقل كلامه بنصه ثم أتبعه ببيان حكمه وما يترتب عليه من أحكام، وما يستلزمه من لوازم:

قال المتكلم: (هناك حلم، وهناك أمنية، وهناك رجاء، أنا قضية الأحلام لا أحبها، رجلٌ يؤمن بالواقع، والأماني ذُكرت بغير مدح في كتاب الله، بقي الرجاء، الرجاء الذي أنا أرجوه من الله عزَّ وجل أن يحققه: - وليعذرني إخوتي العلماء أن يُنشئ الله على يديَّ مذهبًا إسلاميًا فقهيًا جديداً، هذه ما أرجوه من الله وأسعى له، وسيقول الكثير من الناس: من أنت؟! ورحم الله فلانًا، وتواضع فلان، سيذكرون أشياء.

أنا لا أؤمن بالعجز ولا بالضعف، وأؤمن بأن عطاء الله أكبر، لكنني أعلم أن الثغر الموجود في الأمة اليوم هي إيجاد مذهب فقهي إسلامي جديد يتلاشى قدر الإمكان ولن يكمل ما قد فات، وأن المراجعة لما قد سلف أمر لابد منه، ولا مناص من الحيدة عنه، لا مناص منه، لابد من إنشاء مذهب فقهي إسلامي جديد، سواء من ثلة أو من شخص واحد أرجو الله أن أكون أنا هو.

وأنا أعلم ستسمع من التعليقات من هذا الأمر شيء لا يكاد يصدَّق، حتى من كان ذا حلم سيترك حلمه عني، لكني أنا تجاوزت الستين، وإذا كنتُ عاجزًا أن أقول حتى شيئًا أرجوه من الله فهذا منتهى الضعف!، لكن السؤال هل يوجد حاجة؟ نعم وألف حاجة.

في كل مرحلة من مراحل البناء الفقهي من الأمة يطغى شيء، الآن لابد في هذا الزمن من إعادة مسألة ما الذي طغى؟ لابد من تحرير المسائل، طغى السند فدخلت أحاديث من الصعب نسبتها للنبي ﷺ، من الصعب جدًا، ولو قال فرسان الحديث إنها صحيحة السند، هذا لا يكفي، لابد من صحة المتن، وهذا أضر بالناس كثيرًا، أضر بالأمة كثيرًا، دخلت أحاديث آحاد لا يمكن.

هم يقولون لك: بعضهم إذا أراد أن يدفع عنك هذا الأمر أو يدفع هذا الأمر قال: اتهم عقلك!، أنا لو اتهمتُ عقلي لما أصبحتُ عاقلًا، وإذا كنت غير عاقلٍ أصبحتُ غير مكلف! هذه صناعة بشرية قابلة لأن تخطئ أو تصيب.

نحتاج رجال متجردين للحق حتى تتضح الصورة.

الله سبحانه وتعالى أنزل القرآن على نبيه، عارضت قريش القرآن قالت إن هذا القرآن يا محمد منك وليس من الله، الله عزَّ وجل رد عليهم بثلاث طرائق:

الطريقة الأولى: أن الله عزَّ وجل أخبرهم أن هذا النبي لم يكن يومًا من الدهر يكتب أو يقرأ، فأنَّى له أن يأتي بكتاب متكامل مثل هذا، قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [العنكبوت:٤٨]، هذه الطريقة الأولى.

الطريقة الثانية: هم يقولون: إن القرآن من محمد عليه الصلاة والسلام، أي: أنه صناعة بشرية، فما دام صناعة بشرية كما تزعمون هاتوا مثله، قال الله عز وجل: ﴿**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟**﴾ [البقرة:٢٤]، هذه الطريقة الثانية لإثبات أن القرآن من عند الله.

الطريقة الثالثة : وهي التي تعنينا -: أن الله عزَّ وجل قال عن القرآن: ﴿**وَلَوْ كَانَ**﴾ - أي القرآن- من

عند غير الله لوجدوا فيه ﴿مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]، ما معنى الآية؟ معنى الآية: أيُّ صناعة بشرية، أيُّ كتاب بشري لا يمكن أن يكون مكتملًا، دلالة أنه من عند الله أنه مكتمل ليس فيه اختلاف، يصدِّقُ بعضه بعضًا، هذا البرهان الذي وضعه الله لكفار قريش، فمعنى ذلك قطعـًا: شئت أم أبيت لا تستطيع أن تلوي أعناق النصوص إلا أن يكون الإنسان - لا سمح الله – جاحداً، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾، هذه من عند غير الله يدخل فيها أي واحد، أي أحد، من أبي بكر إلى أدنى رجل في الأمة، وليس مسلم فيه دناءة.

المقصود: أيُّ صناعة بشرية قابلة أن تُراجع، هم يستكثرون عليك أن تراجع الفقه الإسلامي، النبي عليه الصلاة والسلام روجع وهو سيد الخلق، صلى بالناس ركعتين قام ذو اليدين قال يا رسول الله: أقصُرت الصلاة أم نسيت؟، وراجعه أزواجه، فمن هذا الذي لا يُراجَع؟! هم عندما تقول لهم هذا يقولون: نحن لا نعني نحن... يأتون بمخارج مفادها ليس هناك مذهب جديد، لن نستفيد شيئًا، إذا اعترفتم بأنهم بشر ما الذي يمنع؟ الأمة أحوج ما تكون ثمة صناعات، المقام ليس مقام تفصيل أكاديمي، لكن من قرأ الفقه الإسلامي وتاريخه من مصادره الحقة وأعطاه الله وعيـًا وتجرداً لله وحبـًا للخير للناس، نحن لا نقول: إننا أولى الناس أن يأتي بمذهب، لا، كثيرون كثيرون بالأمة أكفاء لهذا الأمر، لكن إذا كان فلان تردد وفلان عجز وفلان توارى وفلان خشي هذا شيء يخصه هو، لكن لابد أن يكون هناك مراجعة للفقه الإسلامي القائم، ولابد من قيام مذهب إسلامي جديد لا يعني هدم السابق، ولا يعني أن ننتقص أحداً ولا أن نذمه ولا نعيبه، ولا أن نقول إنه فيه وفيه، كلهم علماء أجلاء من نعرف ومن لا نعرف، ليس المقصود انتقاص أحد نحن أكبر أكبر أكبر مما يظنون، أكبر من هذا المطلب «**بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم**»، كيف احتقار العلماء؟! لكن مصلحة الأمة حاجة ملحة لهذا الأمر حاجة قائمة جدًّا).

هذا ما قرره المتكلم في مقطع صوتي في حوار له مع أحد مقدمي البرامج التلفزيونية.

* **ولي مع ما قرره عدة وقفات:**

الوقفة الأولى: مع قوله: (**الذي أنا أرجوه من الله عزَّ وجل أن يحققه: -وليعذرني أخوتي العلماء- أن يُنشئ الله على يديَّ مذهبا إسلاميا فقهيًا جديداً، هذه ما أرجوه من اللّه وأسعى له**).

ثم أضاف قائلاً: (**أعلم أن الثغر الموجود بالأمة اليوم هي إيجاد مذهب فقهي إسلامي جديد يتلاشى قدر الإمكان ولن يكمل ما قد فات، وأن المراجعة لما قد سلف أمرٌ لابد منه، ولا مناص من الحيدة عنه، لا مناص منه، لابد من إنشاء مذهب فقهي إسلامي جديد سواء من ثلة، أو من شخص واحد أرجو من الله أن أكون أنا هو**).

والجواب: أن هذا كلام جريء وخطير، لا أعلم أن عالمًا من العلماء المتقدمين أو المتأخرين قال به، وهو متضمن لجانبين رئيسين: أحدهما علمي، والآخر سلوكي أخلاقي.

أما الجانب العلمي: فهو دعوى حاجة الأمة لمذهب جديد يتلاشى ما قد فات، وأن المراجعة لما قد سلف أمرٌ لابد منه، ولا مناص منه.

وهذا أمر عظيم يتضمن نسبة النقص والخلل لجهود العلماء الجبارة عبر قرون الأمة إلى هذا العصر في بيان الدين وشرحه وإيضاحه تدريسًا وتأليفًا وإفتاء، والجهود التي بذلها علماء هذه الأمة في بيان الدين جهود عظيمة وجبارة، حتى صُنِّفت المصنفات في مسائل جزئية، وتوسع العلماء في ذلك توسعًا عظيمًا يفوق الوصف ويبهر المطلع على عناوين المصنفات قبل قراءة محتاواها.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وَقد أوعبت الْأمة فِي كل فن من فنون الْعلم إيعابًا، فمن نوَّر الله قلبه هداه بِمَا يبلغهُ من ذَلِك، وَمن أعماه لم تزِدْه كَثْرَة الْكتب الا حيرة وضلالا»[(١)].

* **ومعلوم أن المادة العلمية الموجودة في مصنفات العلماء لا تخرج عن ثلاثة أنواع:**

النوع الأول: مسائل نصية نصت عليها النصوص من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وهي تمثل أكثر أحكام الطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج والمعاملات، وتكاد تطغى على مصنفات الفقهاء،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٦٥).

ولا خلاف بين العلماء فيها، وهذه لا يجوز لمسلم فضلًا ممن يدعي العلم أن يعتقد أنها تحتاج إلى تصحيح أو مراجعة، بل إنكار شيء منها كفر بيِّن، قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأعراف:٢-٣].

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء:٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧].

النوع الثاني: مسائل انعقد الاجماع على صحتها، وهي كثيرة جدًّا، والإجماع حجة قاطعة لا يجوز مخالفته بنص كتاب الله، وقد رتَّب الله على مخالفته الوعيد الشديد في قوله تعالى: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا** ﴿١١٥﴾﴾ [النساء:١١٥].

وقد احتج العلماء بهذه الآية على حجية الإجماع، وقيل: أول من احتج بها الشافعي، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يصليه جهنم على خلاف سبيل المؤمنين، إلا وهو فرض»(١).

وقال السمعاني: «واستدل أهل العلم بهذه الآية على أن الإجماع حجة»(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذه الآية تدل على أن إجماع المؤمنين حجة؛ من جهة أن مخالفتهم مستلزمة لمخالفة الرسول، وأن كل ما أجمعوا عليه فلابد أن يكون فيه نص عن الرسول»(٣).

---

(١) أحكام القرآن للشافعي - جمع البيهقي (١/ ٤٠).

(٢) تفسير السمعاني (١/ ٤٧٩).

(٣) الإيمان (ص ٣٥).

وقال الشاطبي: «عامة العلماء استدلوا بها على كون الإجماع حجة»(١).

فهذا النوع من المسائل أيضًا لا تجوز مخالفته ولا مراجعته ولا الاستدراك عليه، والعلماء مجمعون على تأثيم من خالف الاجماع بعد اختلافهم في كفره على قولين، والصحيح أن مخالف الإجماع المعلوم المقطوع به يكفر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد تنازع الناس في مخالف الإجماع: هل يكفر؟ على قولين. **والتحقيق**: أن الإجماع المعلوم يكفر مخالفه كما يكفر مخالف النص بتركه »(٢).

*** بل نقل بعض العلماء الإجماع على كفر مخالف هذا النوع من الإجماع:**

قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واتفقوا أن من خالف الإجماع المتيقن بعد علمه بأنه إجماع فإنه كافر»(٣).

وقال القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وحكوا الإجماع على تكفير من خالف الإجماع».

النوع الثالث: مسائل اجتهادية اختلف العلماء فيها، وسبب اختلافهم فيها يرجع إلى اختلافهم في فهم النص، فقد يختلفون في مسألة على قولين أو ثلاثة، والحق لايخرج عن هذه الأقوال التي اختلفوا فيها، وليس للمتأخر أن يحدث فيها قولًا جديدًا زائدًا على ماذكره العلماء؛ لأن هذا يقتضي أن علماء الأمة السابقين أجمعوا بمجموع أقوالهم على غير الحق، وهذا باطل، فالأمة معصومة أن تجمع على ضلال، كما سيأتي.

*** ولهذا ذكر العلماء أن المنهج الصحيح في المسائل الاجتهادية الترجيح بينها، وعدم إحداث قول جديد خارج عن أقوالهم:**

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لو اختلفت الصحابة في مسألة على قولين وانقرض العصر عليه فإنه لا يجوز للتابعين إحداث قول ثالث؛ لأن اختلافهم على قولين إجماع على إبطال كل قول سواهما، كما أن إجماعهم على قول إجماع على إبطال كل قول سواه، فكما لم يجز إحداث قول ثان فيما

(١) الموافقات (٤/ ٣٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٦٩).

(٣) مراتب الإجماع (ص ١٢٦).

أجمعوا فيه على قول لم يجز إحداث قول ثالث فيما أجمعوا فيه على قولين»[١].

وقال الباجي من أئمة المالكية: «إذا اختلف الصحابة على قولين لم يَجُزْ إِحداث قول ثالث، هذا قَوْل كافَّة أصحابنا وأصحاب الشافعي.

وقال دَاوُدُ: يجوز إِحداث قول ثالث، والدليل على ما نقوله: إنهم إِذا أجمعوا على قولين فقد أجمعوا على أنَّ ما عدا القولين خطأ، وإِنما اختلفوا في تعيُّن الحقِّ في أحدهما، ولم يختلفوا في أن ما عداهما خطأ، فمن قال بغيرهما فقد صوَّب ما أجمعت عليه الصَّحابة على أنه خطأ»[٢].

وقال السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإذا اجتمعت الأمة على قولين في حادثة لم يجز إحداث قول ثالث فيهما»[٣].

وقال ابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومتى ما انقسم أهل العصر على قولين في حكم، لم يجز إحداث قول ثالث، لأنه يخالف الإجماع»[٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والأمة إذا اختلفت في مسألة على قولين لم يكن لمن بعدهم إحداث قول يناقض القولين ويتضمن إجماع السلف على الخطأ والعدول عن الصواب»[٥].

وبهذا يتبين إن إحداث مذهب جديد باطل على كل حال، وفي كل المسائل التي طرقها العلماء في مصنفاتهم فهي إما مسائل نصية، أو مسائل إجماع لايجوز مخالفتها، أو مسائل اجتهادية، فهذه يرجح بينها، ولا يجوز إحداثُ قولٍ جديدٍ فيها فضلًا أن يُحْدَث مذهبٌ جديدٌ، ولهذا درج العلماء المتأخرون على تسمية ترجيحات العلماء بين المسائل الاجتهادية (اختيارات)، وقد صُنفت في ذلك

---

(١) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٤٣٥).

(٢) الإشارة في أصول الفقه (ص ٧٤).

(٣) قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٤٨٧).

(٤) المغني لابن قدامة (٩/ ٢٧٢).

(٥) مجموع الفتاوى (٣٤/ ١٢٥)، وانظرمجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٠٨)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣٢٨).

مصنفات ولم توصف بأنها (مذاهب جديدة).

*** ثم دعوى حاجة الأمة لمذهب جديد يصحح لها دينها معارض لكثير من أصول الشريعة ويستلزم لوازم باطلة لو تنبه لها المتكلم ما قال بما قال، ومن ذلك:**

أولًا: خبر النبي ﷺ عن أمته أنها لا تجمع على ضلالة على ماجاء في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله لا يجمع أمتي أو قال: أمة محمد ﷺ على ضلالة، ويد الله مع الجماعة**»[(١)].

ودعوى أن الأمة تحتاج إلى مذهب يصحح ما فات يقتضي أن الأمة عبر عصورها الماضية - ونحن الآن في القرن الخامس عشر - قد ضلت على مدى هذه العصور المتطاولة، ومعلوم أن الإجماع: هو اتفاق مجتهدي عصر من عصور هذه الأمة بعد وفاة نبينا محمد ﷺ على أمر ديني[(٢)]، فكيف بدعوى أنها في كل عصورها قد ضلت كما صرح بهذا القائل في قوله: (السؤال هل يوجد حاجة؟ نعم وألف حاجة، في كل مرحلة من مراحل البناء الفقهي من الأمة يطغى شيء، الآن لابد في هذا الزمن من إعادة مسألة ما الذي طغى؟، لابد من تحرير المسائل).

ثانيًا: إخبار النبي ﷺ بتجديد الدين لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة على ماجاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ اللهَ يبعثُ لهذه الأمةِ على رأسِ كلِّ مائةِ سنةٍ من يُجدِّدُ لها دينَها**»[(٣)]، وهذه صريح في أن الأمة لا تضل، فإذا كان الله يجدد لهذه الأمة أمر دينها على رأس مائة كل سنة، فكيف يُدعى أن الأمة من عصورها الأولى إلى هذه العصور المتأخرة قد تعرضت لخلل ونقص

---

(١) أخرجه الترمذي ح(٢١٦٧)، والحاكم في المستدرك ح(٣٩٥)، وصححه الألباني في صحيح الجامع ح(١٨٤٨).

(٢) انظر التمهيد في أصول الفقه للكَلْوَذَاني (٣/ ٢٢٤)، وروضة الناظر لابن قدامة (١/ ٣٧٦)، والمختصر في أصول الفقه لابن اللحام (ص ٧٤)، مذكرة في أصول الفقه للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ص ١٧٩).

(٣) رواه أبو داود (٤ / ٣١٣) برقم (٤٢٩١)، والحاكم وصححه ووافقه الذهبي، المستدرك (٤ / ٥٢٢).

في تحرير مسائل الدين وهي في حاجة لمذهب جديد يتلاشى أخطاء الماضي؟!

فهذا يتعارض مع ما دل عليه الحديث الصحيح من تجديد أمر الدين للأمة على رأس كل مائة سنة، وهذا ظاهر ملموس من حيث الواقع؛ فإن هذه الأمة بعد هذه العصور المتطاولة على البعثة على بصيرة عظيمة بدينها، وكأنما يشهدون زمن البعثة في كل تفاصيل الدين، ولكن هذا الأمر إنما هو متحقق لأهل السنة والجماعة وهم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية التى ما زالت متمسكة بهدي النبي ﷺ وأصحابه كما ثبت لهم بالنصوص الصحيحة ويشهد لهذا الواقع.

ثالثًا: أحاديث الأمر بلزوم الجماعة وتحريم الخروج عنها، ومنها قول النبي ﷺ: «**من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية**»(١).

وقوله ﷺ: «**عليكم بالجماعة، وإياكم والفرقة، فإن الشيطان مع الواحد وهو من الإثنين أبعد، من أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة**»(٢).

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، وهي متنوعة في ألفاظها ودلالتها في الأمر بلزوم الجماعة والنهي عن مخالفتها، وهذا يتضمن أن الحق في جماعة المسلمين، ودعوى الحاجة لمذهب فقهي جديد يصحح ما مضى يتبناه رجل معاصر، معتقدًا أنه ليس في الأمة من قام به قبله، ويرجو أن يكون؛ هو مخالفة صريحة لما عليه جماعة المسلمين وشذوذ عنها، فإن مفارقة الجماعة قد تكون حسية بالبدن أو معنوية بالرأي.

رابعًا: إخبار النبي ﷺ ببقاء طائفة من الأمة قائمة بالحق لا تزيغ عنه، كما جاء في حديث ثوبان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك**»(٣).

---

(١) صحيح مسلم ح(١٨٤٨).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه ح (٢١٦٥)، والنسائي في السنن الكبرى ح (٩١٨١)، وصححه الألباني في صحيح الجامع ح (٢٥٤٦).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ح (١٩٢٠).

وهذا الحديث صريح في أنه لا يخلو زمان من وجود طائفة من الأمة على الحق وهم أهل السنة والجماعة.

وهذ يقتضي لزوم هذه الطائفة للحق عبر عصور الأمة في كل مسائل الدين، ومن ذلك المسائل الفقهية التي يدعى المتكلم أنها محتاجة لمراجعة وتفادي النقص.

الجانب الثاني الذي تضمنه كلام المتكلم وهو سلوكي أخلاقي: وقد تضمن عدة مخالفات سلوكية ومنها: تزكية النفس، والعُجب، والتفضل على العلماء، وقد نهى الله عن ذلك قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ٣٢﴾ [النجم:٣٢].

ومن السنة قول النبي ﷺ: «**إن الله أوحى إلي أن تواضعوا، حتى لا يبغي أحد على أحد، ولا يفخر أحد على أحد**»[١].

ومظنة الرجل في نفسه تأهله لإنشاء مذهب جديد يقوم على مراجعة وتصحيح المذاهب الفقهية وجهود العلماء في المسائل العلمية، وأن العلماء عبر العصور كلهم عطلوا هذا المقصد أو عجزوا عنه، وأنه يرجو أن يكون هو هذا الرجل؛ غاية التزكية ومنتهى العجب، نسأل الله السلام والعافية من نزغات الشيطان.

❋ وقد كان السلف لايزكون أنفسهم بالعلم ولا يرضون أن يوصفوا بأنهم علماء، بل كانوا يرون أن ادعاء الرجل للعلم من الجهل:

قال ابن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يزال المرءُ عالماً ما طلب العلم، فإذا ظنَّ أنه قد عَلِمَ فقد جهل»[٢].

وقال بعض العلماء: «ليس لي من فضيلة العلم إلا علمي بأني لست أعلم»[٣].

وقال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١):

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤٨٩٥)، وابن ماجه في سننه (٤٢١٤)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (١٧٢٥).

(٢) المجالسة وجواهر العلم لأبي بكر الدينوري (ص ٧٣).

(٣) أدب الدنيا والدين للماوردي (ص ٧٤).

كلمـــــــا أدبنـــــــي الــــــدهر أراني نقـــــــــص عقلـــــــــي
وإذا مـــــــــا زدت علمًـــــــــا زادني علمًـــــــا بجهلـــــــــي

* * * *

الوقفة الثانية: مع قوله: (**في كل مرحلة من مراحل البناء الفقهي من الأمة يطغى شيء، الآن لابد في هذا الزمن من إعادة مسألة ما الذي طغى؟، لابد من تحرير المسائل، طغى السند فدخلت أحاديث من الصعب نسبتها للنبي ﷺ، من الصعب جدًا، ولو قال فرسان الحديث إنها صحيحة السند، هذا لا يكفي، لابد من صحة المتن، وهذا أضر بالناس كثيرًا، أضر بالأمة كثيرًا، دخلت أحاديث آحاد لا يمكن، هم يقولون لك: بعضهم إذا أراد أن يدفع عنك هذا**).

* **وجوابه من عدة وجوه:**

الوجه الأول: قوله: (في كل مرحلة من مراحل البناء الفقهي من الأمة يطغى شيء) كلام مجمل، فما المقصود بالطغيان؟ فهل هو خلل منهجي عام في تلك المرحلة أو أخطاء جزئية؟ فإن قال خلل منهجي عام؛ فمردود بكثير من الأصول المقررة المشار إليها سابقًا، **ومنها**: أن الأمة لا تجمع على ضلالة، والإجماع هو إجماع علماء عصر من عصور الأمة، فكيف يتصور إطباق العلماء كلهم على السكوت عن هذا الطغيان وليس فيهم من ينبه عليه وينكره؟

ومنها: الآحاديث في تجديد الله لهذه الأمة أمر دينها على رأس كل مائة سنة، وكذا الأخبار الصحيحة عن النبي ﷺ أنه «**لا تزال طائفة من الأمة ظاهرين لا يضرهم من خذلهم**»، وتقدم ذكر النصوص في كل ذلك.

فبمجموع هذه الأصول يتبين بطلان انقضاء عصر من عصور الأمة من غير إنكار منكر ظاهر في ذلك العصر، فكيف بدعوى طغيانه؟ فكيف بدعوى تصرم العصور الماضية من عهد السلف إلى عصرنا مع وجود طغيان في كل عصر وليس في الأمة من ينكره؟ حتى جاء هذا المتأخر وزعم أنه

(١) ديوان الإمام الشافعي (ص: ٢٠).

سينشئ مذهبًا جديدًا يعالج صور الطغيان في عصور الأمة.

وإن قال: إن هذا الطغيان هو أخطاء جزئية لبعض العلماء؛ فهذا لايسمى طغيانًا، فالأخطاء الفردية للعلماء ليست طاغية على الحق، ومع هذا ما زال العلماء قديمًا وحديثًا ينبهون على بعض الأخطاء نصحًا للأمة بعلم وفقه وتواضع، ولم يدعوا حاجة الأمة لمذهب جديد، ولا يعرف على مر التاريخ - بحسب علمي - أن عالمًا ادَّعى ذلك.

ولو سُلِّم لهذا المدعي دعواه تنزُّلًا فهل مذهبه هذا معصوم من الأخطاء، أم أنه كغيره من مذاهب العلماء السابقين فيه الصواب والخطأ؟ فإن ادعى العصمة فهذا ضلال بيِّن لم يدعيه إلا غلاة أهل البدع في أئمتهم كالباطنية والرافضة وغلاة الصوفية، وإن سلَّم أن مذهبه التصحيحي عرضة للصواب والخطأ فلم تحسم القضية، وستبقى الحاجة لمذهب تصحيحي جديد، وهكذا إلى ما لا نهاية، فكلما تبين خطأ في مذهب ادعى مدعٍ حاجة الأمة لمذهب جديد، وهذا ما لا يقره عالم ولا يتصوره عاقل، وإنما دور العلماء تصحيح الأخطاء في المذاهب لتكمل وتتجرد من الأخطاء لا إنشاء مذاهب جديدة.

الوجه الثاني: قوله: (**طغى السند فدخلت أحاديث من الصعب نسبتها للنبي ﷺ، من الصعب جدًا، ولو قال فرسان الحديث أنها صحيحة السند، هذا لا يكفي، لابد من صحة المتن**).

وجوابه: أنَّا لا نتصور طغيان السند، بل بالسند حُفظ الدين وهو من خصائص هذه الأمة.

قال الإمام ابن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[(١)].

وعن الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قال**: «مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد كمثل حاطب ليل»[(٢)].

وعن الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **قال**: «الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟»[(٣)].

وقال بقية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذاكرت حماد بن زيد بأحاديث، فقال: ما أجودها لو كان لها أجنحة؟ يعني

---

(١) (١/ ١٢).

(٢) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/ ٣٣١).

(٣) المصدر السابق.

الأسانيد»[١].

وقوله: (**طغى السند فدخلت أحاديث من الصعب نسبتها للنبي ﷺ، من الصعب جدًّا، ولو قال فرسان الحديث أنها صحيحة السند، هذا لا يكفي، لابد من صحة المتن**).

فهذا من أعجب الأمور، فالسند هو وسيلة لمعرفة ما صح وما لايصح مما يضاف للنبي ﷺ كما تقدم في قول ابن المبارك: (الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء)[٢]، فيكف يتصور أن يكون السند سببًا لوجود الأحاديث الموضوعة والباطلة؟!!

وأعجب من هذا قوله: (**ولو قال فرسان الحديث إنها صحيحة السند، هذا لا يكفي، لابد من صحة المتن**).

فيقال له: ومن الذي ادعى صحة الحديث بمجرد صحة السند، بل العلماء اشترطوا لصحة الحديث سلامة السند من العلة وسلامة المتن من الشذوذ، وهذا من المبادئ المعلومة لصغار طلاب الحديث، فكيف بفرسانه الكبار على حد وصف المتكلم؟!!

وكذا قوله: (**هذا أضر بالناس كثيرًا، أضر بالأمة كثيرًا، دخلت أحاديث آحاد لا يمكن**).

فجوابه: أن الضرر إنما لحق بالجهلة الذين لم يدرسوا علم الحديث والإسناد، وهو آلة التمييز بين الصحيح والضعيف، وأما علماء الأمة فهم على بصيرة بما صح ولم يصح، ولم يتضرروا بوجود أحاديث كثيرة وضعها الوضَّاعون، بل نبَّهوا على وضعها، وصنَّفوا كُتبًا مستقلة في الموضوعات، فأين الضرر الذي لحق الأمة؟!و لو قُدِّر وجود ضرر فليس سببه الإسناد، بل سببه الجهل بالإسناد، وما كلامه هذا إلا كمن ينسب الطبيب الذي يداوي الناس لقتلهم.

وقوله: (**دخلت أحاديث كثيرة لا يمكن - ثم سكت وسياق كلامه يقتضي - أنها لا تثبت**).

فجوابه: أن العبرة باستيفاء شروط الصحة للحديث، فإن تحققت شروط الصحة فيه حكمنا بثبوته، سواء ثبت بالتواتر أو الآحاد، والطعن في أحاديث الآحاد هو مسلك أهل الكلام في إبطال كثير من

(١) المصدر السابق.

(٢) صحيح مسلم المقدمة (١/ ١٥).

مسائل الاعتقاد في باب الصفات والقدر والإيمان، فليكن على حذر من ترداد كلامهم وترويج شبههم على مسامع العامة.

* * * *

الوقفة الثالثة: مع قوله: (**هم يقولون لك: بعضهم إذا أراد أن يدفع عنك هذا الأمر أو يدفع هذا الأمر قال اتهم عقلك!، أنا لو اتهمتُ عقلي لما أصبحتُ عاقلًا، وإذا كنت غير عاقلٍ أصبحتُ غير مكلف!**).

وجوابه: أن هذه العبارة مأثورة عن السلف، فيقال لمن عارض النص بعقله: اتهم عقلك، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «**أيها الناس، اتهموا الرأي في الدين**»[(١)].

وهذا المتكلم لم يفهم مقصود العلماء بذلك، فظن أن المقصود بأن يتهم أصل العقل بجنون أو نحوه، ولذا قال: (لو اتهمتُ عقلي لما أصبحتُ عاقلًا)، والمقصود هو اتهام فهمه إذا عارض النص، فيتهم فهمه لا يتهم نفسه بالجنون، ومعلوم لدى عامة العقلاء أن العقل قد يخطئ كما تخطئ بقية الحواس لتعرضها لأمر يصرفها عن الصواب.

* * * *

الوقفة الرابعة: احتجاجه بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢] على وجود أخطاء في كلام العلماء.

وقوله: (**هذه من عند غير الله يدخل فيها أي واحد، أي أحد، من أبي بكر إلى أدنى رجل في الأمة، وليس مسلمٌ فيه دناءة، المقصود: أيُّ صناعة بشرية قابلة أن تُراجع، هم يستكثرون عليك أن تراجع الفقه الإسلامي، النبي عليه الصلاة والسلام روجع وهو سيد الخلق، صلى بالناس ركعتين قام ذو اليدين قال يا رسول الله: أقصُرت الصلاة أم نسيت؟، وراجعه أزواجه، فمن هذا الذي لا يُراجع؟! هم عندما تقول لهم هذا**).

---

(١) إعلام الموقعين لابن القيم (٢/ ١٠٣).

❊ **وجوابه من عدة وجوه:**

الوجه الأول: لا يُنكر أن كتب العلماء تتضمن أخطاء كما دلت على ذلك الآية والواقع، وأن العصمة لكتاب الله، ولم يمنع العلماء من تصحيح الأخطاء التي تحصل في الكتب وكلام العلماء، بل درجوا على ترداد جملة في مقدمات كتبهم وهي قولهم: (رحم الله من نبَّه فيه على خطأ أو زلة)، والإشكال لدى المتكلم هو الدعوة لإنشاء مذهب جديد لمراجعة كل المذاهب الفقهية السابقة، وهذا يتجاوز الاجتهاد في التنبيه على الأخطاء، ويستلزم نبذ المذاهب السابقة والاستعاضة عنها بهذا المذهب الجديد الذي يعده ضرورة، ولا مناص منه على حد قوله، وإلا فيقال له: إن أمكن إصلاح أخطاء المذاهب السابقة واستبقاء الصواب الكثير فيها وهو غالب على الأخطاء بلا نزاع بين العلماء فما هي الحاجة لمذهب جديد؟ ولهذا ما ادعى هذه الدعوى عالم من علماء الأمة عبر عصور الأمة إلى اليوم.

الوجه الثاني: وصفه للمذاهب الفقهية أنها صناعة بشرية باطل، فالمذاهب الأربعة كلها تستند فيما تقرره إلى الأدلة الشرعية، وكثير من المسائل الفقهية لدى أصحاب المذاهب هي نصية أو مجمع عليها كما تقدم، وهي تشريع من الله وليست من صناعة البشر.

وأما المسائل الاجتهادية فهي ترجع إلى اجتهادات العلماء في استنباط الأحكام من الأدلة، وهي قابلة للمراجعة، وقد قام العلماء فيما مضى بالترجيح بينها حتى تبين الراجح من المرجوح، ولم تعد حاجة لمذهب جديد لتصحيح أخطاء.

❊ ❊ ❊ ❊

الوقفة الخامسة: مع قوله: (**نحن لا نقول: إننا أولى الناس أن يأتي بمذهب، لا، كثيرون كثيرون بالأمة أكفاء لهذا الأمر، لكن إذا كان فلان تردد وفلان عجز وفلان توارى وفلان خشي هذا شيء يخصه هو، لكن لابد أن يكون هناك مراجعة للفقه الإسلامي القائم**).

❊ **وجوابه من وجهين:**

الوجه الأول: قوله: (**نحن لا نقول إننا أولى الناس أن يأتي بمذهب، لا، كثيرون كثيرون بالأمة أكفاء لهذا الأم**)، ثم قسَّم العلماء بعد ذلك أنهم في هذا الأمر على أربعة أقسام إما متردد أو عاجز أو متواري أو خائف، ونص كلامه: (**إذا كان فلان تردد وفلان عجز وفلان توارى وفلان خشي هذا شيء يخصه**)، وهذه طعون عظيمة في علماء الأمة ثم يقرر بعد ذلك أنه هو المؤهل لإنشاء هذا المذهب الجديد. فيا لله العَجب من العُجب والكبر في مقابل ازدراء علماء الأمة قاطبة على مر التاريخ ووصمهم بهذه التهم الخطيرة!!

الوجه الثاني: أن يقال له: مهلًا أيها المعجب بنفسه المتنقص لعلماء الأمة، الطاعن فيهم بهذه الطعون الخطيرة، فإن العلماء قاموا بواجبهم من غير خوف ولا تردد ولا تواري، فنصحوا للأمة في بيان الحق والتنبيه على الزلات والأخطاء والترجيح بين المذاهب بعلم وحلم، لكن هذا لا يستلزم ما تدَّعيه من إنشاء مذهب جديد، وهذا يقتضي أن تتهم نفسك أمام جماهير عامة علماء الأمة المتقدمين والمتأخرين فيما تدَّعيه، فلو كان صوابًا لسبقوك إليه.

❊ ❊ ❊ ❊

الوقفة السادسة: مع قوله: (**ولا يعني أن ننتقص أحداً ولا أن نذمه ولا نعيبه، ولا أن نقول إنه فيه وفيه، كلهم علماء أجلاء من نعرف ومن لا نعرف، ليس المقصود انتقاص أحد نحن أكبر أكبر أكبر مما يظنون**).

❊ وجوابه من وجهين:

الوجه الأول: أن هذا عجيب، فإذا كان ما وصفت به العلماء فيما مضى من كلامك وجعلتهم على أربعة أقسام إما متردد أو عاجز أو متواري أو خائف فإذا هذا ليس بتنقص فما هو التنقص؟

الوجه الثاني: قوله: (**نحن أكبر أكبر أكبر مما يظنون**) يعني: أنه أكبر من أن يتنقص العلماء، وكان الأولى به أن يقول: إن العلماء أكبر أن يتنقصهم مثلي، كما درج على هذا العلماء الذين يعرفون قدر العلم والفضل لأهله، وأما هو فجعل عدم تنقصه للعلماء لأنه أكبر من ذلك، لا أن العلماء أكبر وأجل

من أن يتنقصهم هو.

هذا ما أردت إيضاحه وبيانه، والمؤمل من المتكلم مراجعة نفسه وإعلانه رجوعه عن هذا الأمر ففيه مصلحته وصيانة عرضه، كما ينبغي لغيره من المخدوعين بكلامه أن يدركوا خطأه فيما قرر وخطورة ذلك على الدين، وهذا ما قصدته من هذا البيان.

نسأل الله أن يجعله خالصًا صوابًا، وأن ينفع به المسلمين، فقد كتبته على عجل وانشغال كبير.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه/

إبراهيم بن عامر الرحيلي

١٤٤٤/٩/١٩

